غرفة الرياض
Riyadh Chamber

قطاع دعم الاعمال

مرصد قطاع دعم الاعمال

الإطار العام وكراسة الشروط

لدراسة

الآثار الاقتصادية المتوقعة على الانشطة الاقتصادية في المملكة

جرّاء

الازمة الناجمة عن جائحة كورونا

مرصد قطاع دعم الأعمال

ديسمبر ٢٠٢٠

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

دراسة

الآثار الاقتصادية المتوقعة على الانشطة الاقتصادية في المملكة جرّاء الازمة الناجمة عن جائحة كورونا

مقدمة:

للأوبئة والأمراض تأثير وثيق على الاقتصاد يتمثل في تراجع النشاط الاقتصادي، حيث تتراجع مستويات الإنتاج نتيجة التخفيض الاحترازي لساعات العمل، وساعات العمل الضائعة بفعل المرض، علاوة على القيمة الحالية لسنوات العمل المستقبلية الفائتة بسبب الوفيات. كما تنخفض مستويات الإنفاق الاستهلاكي لتجنب المستهلكين الذهاب إلى الأسواق أو السفر والاختلاط بغيرهم مما يجعلهم عرضة للمرض. ولذلك فإن خوف المستهلكين من الإصابة بالفايروس وتغيير تصرفاتهم الاستهلاكية لا يقل خطرا عن الأثر الاقتصادي المباشر للفايروس والناتج عن ارتفاع أعداد الإصابات والوفيات. وقد يزيد تأثير الفيروسات في عصر العولمة حيث يسهل انتقال الفايروس من بلاد إلى أخرى، كما أن الترابط العالمي وسهولة الاتصالات يفتح المجال واسعا للتأثير الاقتصادي السلبي أن يمتد وينتقل فيما بين دول العالم.

كانت بداية انتشار وباء كورونا في نهاية ديسمبر الماضي حين أعلمت السلطات الصينية منظمة الصحة العالمية عن تفشي المرض، فمنذ ذلك الوقت تفشى الوباء ليشمل أنحاء آسيا، وأوروبا وأميركا الشمالية وغيرها من البلدان. وتشير آخر الإحصاءات الى أن عدد الإصابات بلغ أكثر من ٦٧,٨ مليون اصابة نتج عنها أكثر من ١,٥٥ مليون حالة وفاة، بينما بلغ عدد حالات التعافي أكثر من ٤٣,٧ مليون حالة.

وحقيقة، أن التخوف من فايروس كورونا ليس في معدل الوفيات بل في استمرار تفشي المرض وعدم السيطرة عليه مما قد يحدث ركودا اقتصاديا عالميا، كما أن التخوف كذلك من انتشار الفيروس في دول لا تتمتع بمستوى رعاية صحية جيدة ما قد يؤدي إلى صعوبة السيطرة عليه، وهو ما يقلق منظمة الصحة العالمية. هذا بالإضافة إلى انتشار المرض في الدول ذات متوسط الأعمار المرتفعة ما يزيد من معدلات الوفيات هذا من الجانب السلبي، أما من جانب آخر فسوف تنخفض نفقات تلك الدول على المتقاعدين وعلى رعاية كبار السّن.

مشكلة الدراسة:

تشير معظم الدلائل الى تأثر الاقتصاد العالمي ومن ثم الاقتصاد السعودي بأزمة وباء كورونا، فقد يكون هناك ركود اقتصادي فعلي بدأت بوادره في المدى القصير وقد تمتد مرحلة التعافي الاقتصادي الى مدة أطول، ويعتمد ذلك كله على انتهاء فترة انتشار الفيروس والسيطرة عليه. وفي هذ الإطار فقد أشارت المنظمات الاقتصادية العالمية

الى أن النمو الاقتصادي قد ينخفض قرابة النصف في حال استمرار انتشار فيروس كورونا، ما قد يدفع الاقتصاد العالمي إلى أسوأ حالاته منذ الأزمة المالية العالمية في ثلاثينيات القرن الماضي. وقد أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى أهمية تحرك صانعي السياسات في جميع أنحاء العالم لمنع مثل هذه الحالة، حيث دعت إلى استجابة عالمية منسقة لاحتواء تفشي المرض، موصية الحكومات بزيادة إنفاقها والبنوك المركزية بفرض سياسات للمساعدة في التخفيف من وطأة الفيروس. وغنيٌ عن القول أن تأثير فيروس كورونا قد أدى الى تراجع مؤشرات الأسواق المالية في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة الامريكية واليابان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هذا مع تراجع واضح في الطلب الكلي.

وعلى مستوى المملكة العربية السعودية، فقد تراجع مؤشر سوق الأسهم السعودي نتيجة لانخفاض أسعار النفط بشكل رئيسي بالإضافة الى انخفاض أسعار المنتجات البتروكيماوية. كما أن تراجع الطلب المتوقع على النفط والمنتجات البتروكيماوية في ظلّ الجائحة سيكون له تأثير سلبي على الاقتصاد السعودي، حيث من المتوقع أن تتأثر العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية مثل: قطاعات السياحة والسفر والطاقة والمواد الأساسية والحج والعمرة والزيارة وغيرها من القطاعات، وكذلك من المتوقع تراجع الانفاق الاستهلاكي مما سيكون له تأثير جوهري على نمو الناتج المحلي غير النفطي، ويتوقع أن يكون هناك أثر سلبي على ميزان المدفوعات والاحتياطي الأجنبي وعجز الميزانية العامة نتيجة تراجع أسعار النفط المتوقع خلال عام ٢٠٢٠ بالإضافة الى التأثير السلبي على نتائج أعمال الشركات المتداولة في السوق المالي.

لكل ذلك، كان لا بدّ من اتخاذ إجراءات وتدابير فاعلة وسياسات مالية ونقدية تحفيزية للحدّ من تبعات القرارات لمنع انتشار الفايروس على الاقتصاد. فعلى المستوى العالمي بادرت المملكة الى عقد قمة افتراضية لدول مجموعة العشرين، نتج عنها تخصيص حوالي ٥ ترليونات دولار لإنعاش الاقتصاد العالمي. أما على المستوى المحلي فقد قامت المملكة العربية السعودية باتخاذ إجراءات ومبادرات عاجلة لمساندة القطاع الخاص، خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثرا من تبعات هذا الوباء، حيث يصل حجم هذه المبادرات إلى ما يزيد عن ١٢٠ مليار ريال. وتتمثل هذه المبادرات في إعفاءات وتأجيل بعض المستحقات الحكومية لتوفير سيولة على القطاع الخاص ليتمكن من استخدامها في إدارة أنشطته الاقتصادية، إضافة إلى برنامج الدعم الذي أعلنت عن تقديمه مؤسسة النقد العربي السعودي للمصارف والمؤسسات المالية، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمبلغ ٥٠ مليار ريال في المرحلة الأولى. هذا بالإضافة الى مبلغ ١٢ مليار ريال كمبادرة من بنك التنمية الاجتماعية لتخفيف آثار كورونا لدعم أصحاب المنشآت الناشئة والصغيرة في القطاعات الواعدة وذات الأولوية، إضافة إلى الأسر من ذوي الدخل المحدود بمخصصات تمويلية تهدف إلى التخفيف من الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة خلال مواجهة فايروس كورونا.

ولمعرفة الاثار المتوقعة على الأنشطة الاقتصادية في المملكة في حال استمرار الازمة الناجمة عن فايروس كورونا، بادر مرصد قطاع دعم الاعمال في غرفة الرياض بالعمل على إجراء هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية وحيوية موضوعها، إذ تتناول مشكلة آنية أصبحت تأخذ حيزاً كبيراً من اهتمام الجهات المعنية، والكثيرين من صناع القرار في القطاعين العام والخاص، كما أصبحت مصدراً للتناول الإعلامي المحلي والعالمي من جوانب عديدة. كما تأتي أهميتها من خطورة استمرار وضع الاغلاق لأنشطة الأعمال، وطول فترات الحظر لحركة التنقل والذي يؤثر بشكل سلبي ومباشر على انتاجية قطاع الأعمال واستمراريته.

وقد تكون هذه الدراسة هي الحيوية لهذا الموضوع في الوقت الراهن، كما يتوقع لها أن تكون اضافة نوعية لمكتبة الاعمال في المملكة ومرجعا للمهتمين بكل ما يتعلق بقضايا الاعمال واقتصاديات الازمة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصوره أساسية الى بيان وقياس الآثار المتوقعة على الأنشطة الاقتصادية في المملكة في حال استمرار الازمة الناجمة عن فايروس كورونا، من خلال تطبيق عدة سيناريوهات في المدى القصير والمتوسط والطويل، وعليه تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

١. قياس الأثر المتوقع على النمو الاقتصادي الكلي الحقيقي (الناتج المحلي الاجمالي).
٢. قياس الأثر المتوقع على القطاعات والأنشطة المكونة للناتج المحلي حسب تصنيف.ISIC4
٣. قياس الأثر المتوقع على البطالة والتوظيف.
٤. دراسة القطاعات والانشطة الاقتصادية الأكثر تأثراً بأزمة كورونا وقياس هذه الآثار على كل قطاع جزئي.
٥. دراسة آثار الجائحة على الفئات المتعاقدة، وقطاعات الأعمال المختلفة مع توضيح مستوى الضرر لكل نشاط وقطاع.
٦. حصر ودراسة كافة القطاعات التي تأثرت العقود المبرمة فيها بأزمة كورونا.
٧. دراسة تجارب المملكة وتجارب دولية سابقة في التعامل مع أزمات ناتجة عن أوبئة مشابهة (Sars, Asian Flu, Hong Kong Flu, ...,) وتأثير ذلك على الأنشطة الاقتصادية.
٨. اقتراح وبيان أفضل الإجراءات والتسويات العادلة بين الأطراف المتعاقدة في السوق الممكن اتخاذها لتحقيق العدالة فيما بينها؛ وهذا يتضمن توضيح الآليات المتاحة لرفع الضرر الواقع بسبب جائحة فيروس كورونا.
٩. تقديم التوصيات الواجبة لإنقاذ القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثرا بالواقع المفروض جرّاء فايروس كورونا، وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها.
١٠. تقديم رؤية ومبادرات لمساندة القطاع الخاص في التعافي وتفادي الآثار السلبية الناتجة عن تفشي وباء كورونا.

المحاور الأساسية للدراسة:

استنادا إلى مشكلة الدراسة ولتحقيق أهدافها، هنالك مجموعة من الموضوعات والعناصر التي ينبغي دراستها والتي تساهم في تفسير وتحليل الأبعاد الخاصة بهذه الاشكالات، والقضايا ذات الارتباط الوثيق بالأهداف المشار اليها أعلاه، وكما يلي:

١. دراسة الوضع الراهن للاقتصاد السعودي (وبأحدث البيانات والمعلومات عند تسليم الدراسة).
٢. دراسة آثار استمرار أزمة تفشي وباء كورونا على الاقتصاد العالمي.
٣. دراسة آثار استمرار أزمة تفشي وباء كورونا على الاقتصاد السعودي.
٤. ابراز المبادئ الموضوعية من النواحي التجارية والاقتصادية للتعامل مع الآثار بما في ذلك معالجة الاختلال في التوازنات التعاقدية فيما بين الأطراف المتعاملة.
٥. دراسة الآثار المتوقعة على الاقتصاد السعودي لو لم يتم تقديم حزمة من المبادرات الحكومية.
٦. مراجعة وتحليل التجارب السابقة بالمملكة والتجارب الدولية في التعامل مع أزمات ناتجة عن أوبئة مشابهة وتأثير ذلك على الأنشطة الاقتصادية.
٧. قياس آثار استمرار تفشي وباء كورونا على الأنشطة الاقتصادية السعودية المختلفة مع بيان مدى تأثر نفس الأنشطة والقطاعات في المناطق المختلفة على أن يشمل ذلك على سبيل المثال وليس الحصر مايلي:
   - قياس الآثار المتوقعة على معدلات النمو الحقيق للاقتصاد.
   - قياس الآثار المتوقعة على سوق الأوراق المالية (تداول).
   - قياس الآثار المتوقعة على التدفقات النقدية.
   - قياس الآثار المتوقعة على مستويات الإنتاج.
   - قياس الآثار المتوقعة على سلاسل الامداد والتوريد.
   - قياس الآثار المتوقعة على الصادرات.
   - قياس الآثار المتوقعة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
   - قياس الآثار المتوقعة على قطاع السفر والسياحة.
   - قياس الآثار المتوقعة على قطاع الترفيه.
   - قياس الآثار المتوقعة على قطاع المعارض والمؤتمرات.
   - قياس الآثار المتوقعة على قطاع الحج والعمرة والزيارة.
   - قياس الآثار المتوقعة على قطاع النقل والخدمات اللوجستية.
   - قياس الآثار المتوقعة على قطاعات التجارة، والصناعة، والزراعة، والأغذية والخدمات.

٨. تقدير الآثار الشهرية (المالية والإدارية) على الأنشطة الاقتصادية.
٩. اقتراح التوصيات الواجبة لإنقاذ القطاعات والأنشطة الاقتصادية وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها، مع التركيز على المناطق الأكثر تأثرا بفايروس كورونا.
١٠. توضيح آليات التعامل (المالية والنقدية) مع هذه التأثيرات.
١١. توضيح الدور الحكومي المرتقب والحزم التحفيزية المطلوبة لمساندة القطاع الخاص.
١٢. تقديم رؤية ومبادرات لمساندة القطاع الخاص في التعافي وتفادي الآثار السلبية على الأنشطة الاقتصادية والناتجة عن تفشي وباء كورونا .
١٣. تقييم أثر المبادرات الحكومية التي تم تقديمها ومدى استفادة القطاع الخاص منها.

نطاق وعينة الدراسة:

يقتصر الجانب الميداني من الدراسة على دراسة المشكلة بأبعادها المختلفة داخل النطاق الجغرافي لمنطقة الرياض، ممثلة لبقية مناطق المملكة، وذلك بتصميم الاستبانات وتوزيعها على الشرائح أو الفئات المستهدفة والحصول على البيانات من مصادرها الأولية ومن ثم تبويبها وتحليلها، وعليه ينبغي أن تعمل الدراسة على استقصاء المعلومات والآثار من خلال مسارين:

الأول: المسح الميداني لعينة ممثلة للقطاعات وللأنشطة

يتوقع أن تغطي الشرائح أو الفئات المستهدفة كافة الأنشطة الاقتصادية بمختلف مجالاتها بحيث يمكن اتخاذ سياسات ومبادرات واضحة لتنشيط وتفعيل دورها في ظلّ استمرار الأزمة، وعليه:

- تغطية القطاعات والأنشطة الاقتصادية بشكل واضح ومنفرد لكل من قطاعات: الصناعة، والزراعة، والتجارة، والمقاولات، والعقار، والخدمات، ...، الخ.
- من الأهمية بمكان، أن تغطي الدراسة المنشآت المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة، والعملاقة، بحيث تيم التمييز بين ما تعاني منه كل منشآه ليصار الى تقديم المرئيات المحددة والمناسبة لكل فئة.

ويتوقع من الدراسة تحليل حجم عينة من (٥٠٠) مفردة توزع على الفئات المستهدفة للأنشطة الاقتصادية، كما توزع وفقا لحجم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

ثانيا: استطلاع رأي لعينة ممثلة لملاك المنشآت الممثلة للقطاعات ووفقا لحجمها

يتطلب تحقيق أهداف الدراسة أيضا إجراء استطلاعات رأي الكترونية أو مقابلات شخصية موثّقة مع المسؤولين في الجهات الحكومية وشبه الحكومية وبعض الجهات الخاصة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة بموضوع الدراسة، منها

على سبيل المثال لا الحصر، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة التجارة والاستثمار، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، صناديق التنمية الحكومية، صندوق التنمية الوطني، بنك التنمية الاجتماعية، رؤساء اللجان الرئيسة بغرفة الرياض، مجلس الغرف السعودية، وغيرها من المؤسسات والجهات ذات العلاقة على ان يتم التحديد النهائي لهذه الجهات بالإضافة الى موضوعات المقابلة الشخصية لاحقا بالتنسيق مع إدارة مرصد قطاع دعم الأعمال بالغرفة.

أما بالنسبة للمصادر الثانوية للبيانات والمعلومات، أي الجانب المكتبي للدراسة، فيمكن الاستفادة من كافة البيانات والمعلومات المتاحة عن موضوع الدراسة وعناصرها المختلفة من خلال المصادر الرسمية المنشورة والموثوقة.

نتائج وتوصيات الدراسة:

يؤمل أن تكون نتائج الدراسة مستخلصة من الدراسات المكتبية والميدانية على أن تبنى التوصيات أو المبادرات على تلك النتائج، وأن تكون التوصيات قابلة للتطبيق مع تحديد الآليات المناسبة وجهات التنفيذ.

متطلبات اعداد الدراسة التي يجب أن يشملها العرض المقدم من المكتب الاستشاري:

١. يجب أن يمتلك المكتب الاستشاري خبرة مناسبة في إعداد مثل هذه الدراسات.

٢. إيضاح شامل من الاستشاري لكيفية تناوله المحاور الاساسية (التفصيلية) للدراسة بالاسترشاد بما جاء في هذا الإطار والذي يمثل الحد الأدنى للإيفاء بمتطلبات الدراسة.

٣. توضيح اسلوب ومنهج إعداد الدراسة ويشمل ذلك اسلوب جمع البيانات الميدانية، ومنهج تحليل بيانات ومعلومات الدراسة، ومصادر البيانات المكتبية وغيرها مع توضيح نسب توزيع حجم العينة والمحدد ب (٥٠٠) مفردة على فئاتها.

٤. تحديد فريق العمل الرئيسي المشارك في الدراسة (إرفاق سير ذاتية موقعة للفريق الرئيس) ومؤهلاته وتخصصات أعضائه (الأكاديمية والفنية البحثية المتخصصة) وخبراتهم في إعداد مثل هذا النوع من الدراسة تحديداً وتاريخ القيام بها والجهة المستفيدة منها. مع تحديد مهمة كل فرد من فريق العمل الرئيس في إعداد الدراسة وبشكل واضح، وتحديد عدد جامعي البيانات الميدانية والفريق المساند. وبيان الخبرات السابقة للمكتب الاستشاري في إعداد مشاريع مشابهة لهذا النوع من الدراسة بالتحديد قد تم تنفيذها بواسطته.
(ملاحظة: لا يؤخذ بالتعريف العام Biography لأي من أعضاء الفريق بديلاً عن السيرة الذاتية).

٥. تحديد الفترة الزمنية (بالأسبوع) التي يلتزم بها المكتب الاستشاري لإعداد الدراسة وبيان خطة تنفيذها خلال الفترة المحددة.

٦. تقديم أي مقترحات أو جوانب أخرى يرى المكتب الاستشاري إضافتها إلى الدراسة كإضافات جوهرية في سياق الموضوع وتهدف الى إثراء الدراسة.

٧. بيان التكاليف المطلوبة لإجراء الدراسة، علماً بان الاتعاب سيتم تسديدها على النحو التالي:

- الدفعة الأولى: بنسبة ٢٠% من قيمة العقد يتم سدادها عند توقيع العقد.
- الدفعة الثانية: بنسبة ٨٠% من قيمة العقد يتم سدادها عند نهاية العقد واستلام الدراسة بشكلها النهائي.

تقديم العروض:

يتم تقديم العروض الى لجنة المناقصات بالغرفة من خلال خطاب موقع من ممثل معتمد للاستشاري بموافقته على تنفيذ الدراسة وفقا للمواصفات الواردة أعلاه.

- شروط إعداد وتقديم العرض :

(أ) شروط إعداد العرض

١- تدون أسعار العرض الإفرادية والإجمالية في جداول كميات رقماً وكتابة بالعملة السعودية وفقاً لشروط ومواصفات وكميات المناقصة، ولا يجوز إجراء أي تعديل أو إبداء أي تحفظ عليها أو شطب بند من بنود المناقصة أو مواصفاتها ويستبعد العرض المخالف لذلك، وكل تصحيح يجب إعادة كتابته رقماً وكتابة، مع توقيع مقدم العرض أو المفوض بجانبه وختمه.

٢- إذا وجد اختلاف بين السعر المبيّن كتابةً والسعر المبيّن بالأرقام فإن العبرة بالسعر المبيّن كتابةً. وإذا وجد اختلاف بين سعر الوحدة وسعر مجموعها فإن العبرة بسعر الوحدة.

٣- يجب أن تكون الأسعار شاملة ومغطية جميع ما يتحمله مقدم العرض من مصاريف والتزامات أيّاً كان نوعها بالنسبة لكل بند من البنود .

٤- يجب أن يوقع العرض من مقدمه ، فإن كان مقدماً من شركة أو مؤسسة ، تعيّن أن يكون موقعاً ممن يملك حق تمثيل الشركة أو المؤسسة نظاماً كما يجب ختم العرض وكافة مرفقاته بختم مقدم العرض.

٥- يجب على مقدم العرض توقيع وختم جميع صفحات كراسة الشروط والمواصفات وجداول الكميات وكافة الأوراق والمستندات المرفقة بالعرض من قبله ويعتبر ملزم له .

(ب) شروط تقديم العرض :

١ المستندات النظامية : على المتنافس توفير ما يلي :

- **صورة من السجل التجاري أو الترخيص النظامي في مجال الأعمال المتقدم لها ساري المفعول**

- صورة من شهادة تسديد الزكاة والدخل سارية المفعول .
- صورة من شهادة الانتساب للغرفة التجارية سارية المفعول ٠

٢. تُقدم العروض وكافة الوثائق باللغة العربية .

٣. توضع العروض بعد ختمها في مظاريف مختومة بما يضمن سريتها وعدم فتحها وتسلم مناولة إلى الموظف المختص ويعطى المتقدم إيصال يثبت فيه تاريخ وساعة التقديم ولا يعتد بأي عرض يسلم أو يصل إلى الغرفة بعد انتهاء المدة المحددة لتقديم العروض.

٤. تقديم ما يثبت التضامن/ الشراكة في حالة تضامن الشركة/ المؤسسة، وطبقاً للشروط المشار إليها في نظام (تصنيف المقاولين) مراعاة الضوابط التالية :

- أن يتم التضامن قبل تقديم العرض وبموجب اتفاقية مبرمة بين الأطراف المتضامنة، ومصدقة من جهة ذات اختصاص بالتوثيق والتصديق كالغرفة التجارية .
- أن تتضمن اتفاقية التضامن التزام المتضامنين مجتمعين أو منفردين بتنفيذ كافة الأعمال والخدمات المطروحة في المناقصة .
- أن توضح اتفاقية التضامن الممثل القانوني لطرفي التضامن أمام الغرفة لاستكمال إجراءات التعاقد وتوقيع العقد .
- ختم وتوقيع وثائق العرض ومستنداته من جميع المتضامنين، وترفق صورة طبق الأصل من الاتفاقية.
- لا يجوز تعديل اتفاقية التضامن بعد تقديمها دون موافقة غرفة الرياض .

٥. تقديم بيان بسابقة الأعمال والخبرات العملية بهذا المجال، موضحاً فيه فترة الأعمال وقيمتها .

٦- يقدم العرض بموجب خطاب رسمي تحدد فيه الأسعار وما يرد عليها من زيادة أو تخفيض مختوم بختم الشركة/ المؤسسة على جميع صفحاته.

٧- يجب ترتيب العرض ووضعه في ملف ، مع توضيح جميع مشفوعاته ضمن خطاب تقديم العرض على أن يحمل العرض المقدم رقماً وتاريخاً لكي يتم الرجوع إليه في حال وجود أية مخاطبات بين الغرفة والشركة /المؤسسة على أن يكون ساري المفعول لمدة لا تقل عن تسعين يوم .

٨- يحق لغرفة الرياض مطالبة المتنافسين بعد تقديم العروض بأي معلومات تفصيلية أو فنية تخص المناقصة .

٩- يحق لغرفة الرياض إلغاء المناقصة أو تعديل أي بند من بنود الأعمال في أي وقت دون أن يكون للمتقدم الحق في الاعتراض أو المطالبة المالية لأي تعويضات .

١٠- يلتزم صاحب العرض الفائز بالمناقصة بتقديم ضمان بنكي نهائي بقيمة (٥%) خمسة في المائة من اجمالي قيمة العقد في مدة لا تتجاوز (١٤) أربعة عشر يوم من تاريخ اشعاره بالترسيه، وفي حال عدم تقديم المتنافس الضمان البنكي في الموعد المذكور أعلاه، فإنه يجوز لغرفة الرياض مصادرة الضمان الابتدائي والترسيه على متنافس آخر .

١١- يتم الاحتفاظ بالضمان النهائي حتى الانتهاء من المشروع .

يقدم العرض بظرفين منفصلين باسم لجنة المناقصات ، ويجب أن يكتب على الظرفين بخط واضح اسم الشركة أو المؤسسة واسم المناقصة وتاريخها، مع فصل العرض المالي عن العرض الفني في ظرفين منفصلين مغلقين.